حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

DUBAI
للاقتصاد والسياحة
Economy and Tourism

# الإمارات العربية المتحدة: القوة القاهرة

## دليل عملي للأسئلة الشائعة للشركات

بالشراكة مع:

غرف دبي
DUBAI CHAMBERS

بيكر مكنزي.

غالباً ما تصف الشركات الاضطرابات التجارية الكبيرة بأنها حالة من حالات القوة القاهرة. ومع ذلك، فإن للقوة القاهرة، بموجب القانون الإماراتي، معنى قانوني محدد، وتخضع لمتطلبات قانونية محددة. ولا يُعد كل حدث غير متوقع، أو اضطراب في السوق، أو زيادة في التكاليف، أو تأخير أو أثر تجاري سلبي بمثابة قوة قاهرة.

ويتمثل أحد الفروق الرئيسية، بموجب القانون الإماراتي، في التمييز بين الحدث الذي يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة موضوعية، والحدث الذي يجعل تنفيذ الالتزام أكثر صعوبة أو تكلفة أو تأخيراً أو عبئاً من الناحية التجارية. وتكتسب هذه التفرقة أهمية خاصة لأن الآثار القانونية للقوة القاهرة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الآثار المرتبطة بالظروف الطارئة، أو المخاطر التجارية، أو عدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية في الأحوال العادية.

إن العديد من الاضطرابات التي تُواجهها الشركات عادةً، بما في ذلك ارتفاع تكاليف البناء، أو التضخم، أو تأخر سلاسل التوريد، أو تغير مسارات الشحن، أو ارتفاع أسعار الوقود، أو عدم الاستقرار الإقليمي، لا تعد تلقائياً قوة قاهرة. يعتمد انطباق القوة القاهرة أو الظروف الطارئة على الوقائع المُحددة، وشروط العقد، والإطار القانوني الواجب التطبيق.

ويُقصد من هذا الدليل الإرشادي تقديم لمحةٍ عملية حول كيفية تقييم القوة القاهرة والظروف الطارئة بموجب القانون الإماراتي، والظروف التي قد ينطبق فيها كل منها، والخطوات العملية التي يمكن للشركات اتخاذها لإدارة الاضطرابات التعاقدية والمخاطر.

# الغرض

صمم هذا الدليل الإرشادي لمساعدة الشركات التي تتخذ من دبي مقرا لها في التعامل مع الاضطرابات التعاقدية الناشئة عن أحداث غير متوقعة، مع التركيز بصفة خاصة على انطباق القوة القاهرة، والظروف الطارئة، والمفاهيم القانونية المرتبطة بذلك بموجب القانون الإماراتي.

ونظرا لدخول قانون المعاملات المدنية الإماراتي الجديد، الصادر بموجب القانون الاتحادي رقم (25) لسنة 2025، حيز النفاذ في 1 يونيو 2026 ("القانون المدني الجديد")، فقد تكون الشركات الآن طرفا في عقود تخضع لقواعد قانونية مختلفة. وباعتبارها نقطة انطلاق عملية، يتمحور السؤال الرئيسي حول تاريخ إبرام العقد؛ إذ سيحدد ذلك، بصفة عامة، ما إذا كان القانون المدني السابق أم القانون المدني الجديد هو الواجب التطبيق. لا يتوقع أن تسري أحكام القانون المدني الجديد بأثر رجعي، ولذلك ستطبق في المقام الأول على الوقائع والعقود المبرمة اعتبارا من 1 يونيو 2026 أو بعده، بينما تظل العقود المبرمة قبل ذلك التاريخ، ما لم يرد نص صريح يقضي بخلاف ذلك، خاضعة للقانون المدني السابق[1].

وتأسيسا على ذلك، يتناول هذا الدليل بصفة أساسية مبادئ القوة القاهرة والظروف الطارئة التى استقرت في ظل القانون المدني السابق، والعدد الكبير من الأحكام القضائية التى فسرت تلك النصوص، والتي تظل ذات أهمية خاصة للعقود المبرمة قبل 1 يونيو 2026. وعند الاقتضاء، يشير الدليل أيضا الى الأحكام المقابلة في القانون المدني الجديد، ويسلط الضوء على أهم الاعتبارات العملية المتعلقة بالعقود المبرمة اعتبار من ذلك التاريخ .

وعلى وجه التحديد، فإنه:

يشرح التطبيق القانوني للقوة القاهرة والظروف الطارئة ضمن الإطار القانوني الإماراتي؛

يحدد المبادئ القضائية الرئيسية التي استقرت في ظل القانون المدني الإماراتي السابق ويسلط الضوء، حيثما كان ذلك مناسبا، على أهميتها بموجب قانون المعاملات المدنية الإماراتي الجديد؛

يفرق بين هذه المبادئ وبين المفاهيم المماثلة في القانون العام، بما في ذلك استحالة التنفيذ (وهي ترتبط ارتباطا خاصا بعقود مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي والعقود العابرة للحدود)؛

يستعرض الخطوات العملية الموجهة للشركات لإدارة الاضطرابات التعاقدية عند نشوئها (بما في ذلك الإخطار، والتخفيف من حدة الآثار، والتوثيق، وأدوات تجنب النزاعات).

ويحافظ القانون المدني الجديد على التفرقة الجوهرية بين القوة القاهرة والظروف الطارئة، غير أنه يطرح إطارا أكثر مرونة للتعامل مع الأحداث الاستثنائية. وبينما يستمر انطباق القوة القاهرة في الحالات التي يصبح فيها تنفيذ الالتزام مستحيلا، يوفر القانون المدني الجديد وضوحا أكبر بشأن آثارها. والأهم من ذلك، فإن أحكام الظروف الطارئة توسع سلطة المحكمة. ففي حين قصر القانون المدني السابق سلطة المحكمة على رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، يتجاوز القانون المدني الجديد ذلك، إذ يجيز للمحكمة تعديل الالتزامات التعاقدية، أو وقف تنفيذ الالتزام، أو، في ظروف استثنائية، فسخ العقد كليا بغية استعادة التوازن التعاقدي.

***إخلاء للمسؤولية***

*يقدم هذا الدليل الإرشادي لأغراض المعلومات العامة فحسب، ولا يعد مشورة قانونية. ولا يحل محل المشورة القانونية المصممة خصيصا فيما يتعلق بأي عقد محدد أو ظرف واقعي. وتظل الشركات مسؤولة عن الحصول على استشارة قانونية مخصصة لتلبية احتياجاتها الخاصة قبل اتخاذ (أو الامتناع عن اتخاذ) أي إجراء استنادا إلى هذا الدليل الإرشادي. وإن أي أمثلة عملية واردة في هذا الدليل هي لأغراض التوضيح فقط، ويقصد بها حصرا بيان المبادئ القانونية؛ و لاتنشئ مبادئ ملزمة أو نتائج حاسمة في المواقف المماثلة.*

1 تنص المادة 4(1) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم (25) لسنة 2025 على أن القانون يُعمل به اعتباراً من تاريخ 1 يونيو 2026، ولا يسري على ما سبقه من وقائع وتصرفات، ما لم يُنَص على خلاف ذلك صراحة.

## أ . ما هي القوة القاهرة بعبارات مبسطة؟

تُشير القوة القاهرة إلى حدث استثنائي يخرج عن سيطرة الأطراف المتعاقدة يجعل تنفيذ الالتزام التعاقدي مستحيلاً من الناحية الموضوعية. ومن الناحية العملية، فإنها تُطَبَّق في الحالات الآتية:[2]

- يكون الحدث خارجياً ولا يمكن توقعه أو درؤه على نحو معقول؛
- لا يكون الطرف المتضرر مخطئا؛
- يُصبح تنفيذ الالتزام مستحيلاً من الناحية الموضوعية، وليس مجرد كونه أكثر صعوبة أو كلفة.[2]

### أ.1 كيف يُعالج القانون المدني السابق والقانون المدني الجديد القوة القاهرة؟

خضع نظام القوة القاهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة لإصلاح تشريعي جوهري مع إدخال القانون المدني الجديد. ونتيجة لذلك، يتعين على الشركات أولاً تحديد ما إذا كانت وقائعها و/أو عقدها يخضع للقانون المدني السابق أو القانون المدني الجديد.

بموجب القانون المدني السابق، نُظّمت القوة القاهرة بصفة أساسية بموجب المادة (273)، وفُسِّرَت من خلال عدد كبير من الأحكام القضائية الإماراتية.

بموجب القانون المدني الجديد، تُعالج القوة القاهرة من خلال الأحكام المقابلة في المادة (236).[3] وبينما يظل الشرط الجوهري المتمثل في الاستحالة محورياً في ظل كلا النظامين، يُدْخِل القانون الجديد تغييرات على معالجة الاستحالة الجزئية والمؤقتة والتي قد تؤثر على سبل الانتصاف المتاحة للأطراف المتعاقدة.

وتُلخص الفوارق الأساسية أدناه.

### وقوع حدث القوة القاهرة

| القانون المدني الجديد [العقود المبرمة بعد 1 يونيو 2026] | | | القانون المدني السابق [الوقائع و/أو العقود السابقة لتاريخ 1 يونيو 2026] |
|---|---|---|---|
| **الاستحالة المؤقتة** | **الاستحالة الجزئية** | **الاستحالة الكلية** | **الانفساخ في حال الاستحالة الكلية؛ أو** |
| انقضاء ما يقابله من التزام، أو تعديل العقد، أو فسخ العقد بحكم المحكمة | انقضاء ما يقابله من التزام، أو فسخ العقد بحكم المحكمة | انفساخ العقد | انقضاء ما يقابله من التزام أو فسخ العقد بموجب إخطار في حالة الاستحالة الجزئية أو المؤقتة |

2 أقرت محكمة التمييز بدبي بأن المادة (273) من القانون المدني السابق تُطبق فقط عندما يجعل حدث طارئ تنفيذ الالتزام مستحيلا من الناحية الموضوعية، ويكون الحدث غير متوقع وقت إبرام العقد (القضية رقم 268/2009).

3 تنص المادة (236) من قانون المعاملات المدنية الجديد على أنه:
1. في العقود الملزمة للجانبين إذا طرأت قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً انقضت معه الالتزامات المقابلة له، وينفسخ العقد من تلقاء نفسه.
2. إذا أصبح الالتزام مستحيلاً في جزء منه، جاز لأي من المتعاقدين التمسك بانقضاء ما يقابله من التزام أو أن يطلب من المحكمة فسخ العقد.
3. إذا كانت الاستحالة وقتية في العقود المستمرة، جاز لأي من المتعاقدين التمسك بانقضاء ما يقابله من التزام أو تعديل العقد أو أن يطلب من المحكمة فسخ العقد.

بموجب المادة (273) من القانون المدني السابق، اتبعت الآثار القانونية للقوة القاهرة بصفة عامة نهجاً تلقائياً. وفي الحالات التي أصبح فيها تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة كلية، انفسخ العقد تلقائياً بقوة القانون. وفي حالات الاضطرابات الجزئية أو المؤقتة، انقضى الجزء المتأثر من الالتزام فحسب تلقائياً، بينما ظل باقي العقد ملزماً ما لم يختر الدائن فسخه بتوجيه إخطار. ونظراً لأن الأثر القانوني كان محدداً بصفة تلقائية بناءً على هذه الفئات، ركزت المحاكم الإماراتية في المقام الأول على تصنيف ما إذا كان الاضطراب كلياً أو جزئياً أو مؤقتاً.

ويختلف هذا عن النهج الجديد المتبع بموجب المادة (236) من القانون المدني الجديد، والذي يطرح مرونة أكبر بصفة ملموسة. وعوضاً عن التعويل على الإلغاء التلقائي بحكم القانون، تمنح أحكام القانون المدني الجديد أياً من الطرفين حقا صريحاً في اختيار سبل الانتصاف المتاحة. في حالات الاضطراب الجزئي أو المؤقت، أضحى بإمكان الشركات الآن أن تختار فعلياً شطب الأجزاء المستحيلة، أو طلب تعديل العقد، أو التماس المحكمة لفسخ الاتفاقية برمتها حيثما كان ذلك مناسباً.

## ب. هل يُشترط وجود بند تعاقدي للاحتجاج بالقوة القاهرة؟

### إذا سكت العقد عن التنظيم

تستفيد العقود المُبرمة في البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة والخاضعة للقانون الاتحادي الإماراتي من شبكة أمان تشريعية. إذا سكت العقد عن التنظيم، يظل بالإمكان الاحتجاج بالقوة القاهرة من خلال التطبيق التلقائي للإطار التشريعي:

| العقود المؤرخة قبل 1 يونيو 2026: | العقود المؤرخة في 1 يونيو 2026 أو بعده: |
|---|---|
| تخضع للمادة (273) السابقة من القانون المدني السابق (الانقضاء التلقائي / قواعد إخطار الدائن) | تخضع للمادة (236) الجديدة من القانون المدني الجديد (الخيارات الانتخابية المتبادلة، أو التعديل، أو الفسخ القضائي). |

### إذا تضمن العقد بندا صريحا للقوة القاهرة

سيخضع تحليل القوة القاهرة في المقام الأول لصياغة البند (الأحداث المؤهلة، واللغة المحفزة، والإخطار، والتخفيف من حدة الآثار، والعواقب). ستُعمِل المحاكم الإماراتية بصفة عامة مبدأ توزيع المخاطر المتفق عليه بين الأطراف، مع مراعاة النظام العام والقانون الإلزامي. تُملي الصياغة الحرفية للبند ما يُشكل حدثاً مؤهلاً، وبروتوكولات الإخطار، والآثار المترتبة على الاضطراب.

**تنويه إجرائي:** غالباً ما تُحدَّد المتطلبات الإجرائية (لا سيما الإخطار والمستجدات) مدى النجاح أو الفشل. على سبيل المثال، قد يشترط أحد البنود توجيه إخطار فوري يتضمن تفاصيل الحدث والالتزامات المتأثرة، وتقديم تحديثات دورية، وبذل مساعٍ معقولة لتخفيف الآثار.

## ج . ما الشروط الواجب استيفاؤها لإعمال القوة القاهرة؟

تقيم محاكم البر الرئيسي دعاوى القوة القاهرة تقييماً صارماً في كل حالة على حدة. للاحتجاج بالقوة القاهرة بموجب القانون الإماراتي، يتعين على الطرف المدعي إثبات أربعة شروط تراكمية.

### 1. عدم إمكانية التوقع وقت التعاقد

يجب أن يخرج الحدث عن نطاق التصور المعقول للأطراف عند إبرام العقد.

معيار الاستيفاء: المخاطر التجارية المعتادة، مثل تقلبات السوق، أو ارتفاع الأسعار، أو تذبذب العرض، أو زيادة التكاليف، لا تستوفي هذا المعيار بصفة عامة.[4]

### 2. استحالة التفادي بالرغم من بذل المساعي المعقولة للتخفيف

يجب على الطرف المتضرر أن يُثبت أنه لم يكن بوسعه، على نحو معقول، منع عواقب الحدث أو التخفيف من حدتها.

ويشمل ذلك الخطوات الاستباقية لتجنب تأثير الحدث وتجاوزه أو الحد منه.

سيعتمد نطاق الانتصاف جوهرياً على صياغة البند (الإخطار، والتخفيف من حدة الآثار، والتنفيذ البديل).

### 3. الاستحالة الموضوعية (وليس مجرد الصعوبة أو الإرهاق)

لا تُطبق القوة القاهرة إلا في الحالات التي يصبح فيها تنفيذ الالتزام مستحيلاً، وليس لمجرد كونه أشد إرهاقاً أو غير جاذب من الناحية التجارية.

**الاستحالة المادية:** تحدث عندما يتسبب حدثٌ خارجي غير متوقع في خلق عائق مادي مُطلق يحول دون التنفيذ (على سبيل المثال، الإغلاق المادي الكلي لطرق النقل؛ أو المنع الرسمي من دخول الموقع).

**الاستحالة القانونية:** تحدث في حال إذا أسفر تعديل في القانون أو توجيه سيادي ملزم عن حظر التنفيذ من الناحية القانونية (مثل فرض العقوبات؛ والحظر الحكومي؛ والتعليق الإلزامي للتراخيص المطلوبة).

### 4. العلاقة السببية المباشرة، دون خطأ من جانب الطرف المحتج

يجب أن يكون حدث القوة القاهرة هو السبب المباشر لعدم القدرة على التنفيذ، وألا يُعزى إلى فعل أو امتناع من جانب الطرف المحتج.[5]

4 **دلائل السوابق القضائية:**
محكمة تمييز دبي (الدعوى رقم 268 لسنة 2009): قضت بأن القوة القاهرة بموجب المادة (273) تتطلب إثبات الاستحالة الموضوعية وعدم إمكانية التوقع المطلقة في اللحظة الدقيقة لإبرام العقد.
محكمة تمييز دبي (الدعوى رقم 188 لسنة 2009): أكدت على أن القوة القاهرة يجب أن تكون حدثاً غير متوقع تعذّر درؤه وتفاديه، مما يعني أنه لم يكن بالإمكان منع عواقبه أو الاحتراز منها. وأكدت المحكمة على أن تقييم ما إذا كان الحدث يستوفي هذه العناصر يُعد من مسائل الواقع التي تنعقد للسلطة التقديرية التي تتمتع بها المحكمة.

5 **دلالة السوابق القضائية:** قضت محكمة التمييز بدبي في الطعن رقم (1689 لسنة 2023)، بجلسة 25 مارس 2024، بعدم توفر الانتصاف المترتب على القوة القاهرة/الظروف الطارئة إذا كان تأخير المدين يُعزى إلى خطئه الشخصي.

## د . ما الأثر القانوني المترتب على إعمال آلية القوة القاهرة

في الحالات التي يُثبت فيها وجود القوة القاهرة إثباتاً صحيحاً، تترتب على ذلك عواقب قانونية محددة. ولا تعتمد تلك العواقب على الخطأ، بل تتوقف على ما إذا كانت الاستحالة كلية أو جزئية أو مؤقتة.

1. **إبراء الذمة من الالتزام المتأثر بقوة القانون:**

بمجرد استيفاء المعيار الموجِب، ينقضي الالتزام المعني بقوة القانون.

2. **لا يُعد عدم التنفيذ إخلالاً**

نظراً لأن الالتزام قد انقضى من الناحية القانونية:
فلا يمثل الفشل في التنفيذ إخلالاً تعاقدياً؛
ويُعفى الطرف غير المنفذ من المسؤولية (في النطاق الضيق للاستحالة).

3. **انتفاء المسؤولية عن التعويضات (مع مراعاة التوزيع التعاقدي للتكلفة):**

بصفة عامة، لا يُمكن استرداد التعويضات عن عدم التنفيذ الناجم حصراً عن حدث قوة قاهرة، وذلك بالقدر الذي يتعذر معه تنفيذ الالتزامات المتأثرة خلال فترة القوة القاهرة.

يحتفظ التوزيع التعاقدي للمخاطر[6] بأهميته: للعقود أن توزّع المسؤولية عن الودائع، أو الدفعات المقدمة، أو التكاليف الغارقة، أو المبالغ غير القابلة للاسترداد، أو التبعات المالية الأخرى الناشئة عن حدث القوة القاهرة، وستُعمل المحاكم بصفة عامة النصوص التعاقدية الصريحة.

ووفقاً للظروف، يجوزُ للمحاكم فسخُ الاتفاقية والسعي إلى إعادة الطرفين إلى الحالة التي كانا عليها قبل إبرام العقد. وفي الحالات التي تستحيلُ فيها الإعادة، يجوز للمحكمة أن تأمرَ بتعويض مالي أو تُصدر أوامر أخرى مناسبة لتحقيق نتيجة عادلة.

## هـ . الالتزامات بالدفع: هل يمكن للقوة القاهرة أن تعفي من سداد المبالغ المستحقة بالفعل؟

بصفةٍ عامة، تظل الالتزامات بالدفع التي ترتبت بالفعل مستحقة وقابلة للتنفيذ في العادة، ما لم ينص العقد صراحة على خلاف ذلك.

**دلالة صياغة العقد (للتوضيح):** غالباً ما تستبعد العقود التجارية الالتزامات بالدفع من الانتصاف المترتب على القوة القاهرة، وتلزم الأطرافَ التي تسعى إلى الاستناد إلى القوة القاهرة بالامتثال لمتطلبات الإخطار، والتخفيف من حدة الآثار، ومشاركة المعلومات.

**المعالجة التجارية (خيارات عملية):** في الحالات التي يُسفر فيها حدثُ القوة القاهرة عن ضغوطٍ في السيولة النقدية، غالباً ما تسعى الأطراف للاتفاق على حلول تجارية مثل جداول السداد المُعدلة، أو ترتيبات الدفع المؤجل، أو الإشعارات الدائنة، أو غير ذلك من التسويات الموثقة.

6 يُشير توزيع المخاطر إلى الآلية التي يوزع بها العقد تبعات المسؤولية والالتزام والخسائر المحتملة بين الأطراف فيما يتعلق بالأحداث التي قد تقع أثناء تنفيذ الاتفاقية. يُحدد العقدُ أي الطرفين يتحمل مخاطر مُعينة، ومَن تقعُ عليه المسؤوليةُ في حال سارت الأمور على نحوٍ خاطئ، وكيفية إدارة الخسائر أو التأخيرات أو العيوب أو الأحداث غير المتوقعة.

## و . ما الخيارات المتاحة في الحالات التي يُحْتَجَز فيها الدفع؟ (أوامر الأداء)

في الحالات التي يمتنع فيها عن سداد دين ثابت ومستحق وغير متنازع عليه، يُوفر القانون الإماراتي إجراءات أوامر الأداء بوصفها آلية استرداد معجلة.
السمات الرئيسية:

| النطاق | الكفاءة الإجرائية | الانتصاف الموجه |
|---|---|---|
| الديون محددة المقدار ومستحقة الأداء وغير المتنازع عليها جديا؛ | نطاق إثبات أضيق مقارنة بالتقاضي الشامل؛ | الاسترداد دون الاضطرار بالضرورة إلى التقاضي بشأن نزاعات التنفيذ الأوسع نطاقا. |

## ز . كيف تُؤثر الآليات التعاقدية على القوة القاهرة؟

حتى في الحالات التي تنشأ فيها آثار تشريعية، تظل أحكام العقد المتعلقة بالإخطار والإجراءات محتفظة بأهميتها؛ إذ قد يؤثر عدم الامتثال لها على الحقوق التعاقدية[7].

لا يُخول وقوع حدث القوة القاهرة الأطراف - بصورة تلقائية - الحق في تمديد الأجل أو تأجيل تنفيذ الالتزامات. وتعتمد النتيجة على العقد وما إذا كانت الاستحالة مؤقتة أو جزئية أو دائمة.

أمثلة افتراضية: يُبرم عقدٌ مع مُورد خدمات لوجستية لتسليم بضائع سريعة التلف. تفرض جهة حكومية إغلاقاً فورياً للحدود يَحْظُر النقل عبر الحدود.

- يُصبح التسليم مستحيلاً من الناحية القانونية؛
- يجوز إبراء الذمة من الالتزام المتعلق بالتسليم؛
- ولن يُعَد عدم التنفيذ إخلالاً، ولا تُطَبَّق التعويضات بصفة عامة.

وإذا رفعت القيود بعد ذلك بوقت قصير، فقد يُوقَف التنفيذ فحسب. ومع ذلك، إذا استمر الإغلاق وتلفت البضائع، فقد ينفسخ العقد استناداً إلى الاستحالة الدائمة.

7 بصفة عامة، يجب أن تُمارَس الحقوق التعاقدية بما يتوافق مع مقتضيات حسن النية، بما يشمل الامتثال لمتطلبات الإخطار التعاقدي والالتزامات الإجرائية المنصوص عليها في العقد. على سبيل المثال، في الحالات التي يسعى فيها أحد الأطراف للاستناد إلى بند القوة القاهرة، قد تنظر المحاكم الإماراتية فيما إذا كان هذا الطرف قد تصرف على نحو معقول وبحسن نية عند الاحتجاج بالبند المعني وعند توجيه الإخطارات بموجب العقد.

## ح . متى يجب على أحد الأطراف التمسك بالقوة القاهرة، ولماذا يُعد التوقيت مهماً؟

للتوقيت أهميته البالغة. بموجب القانون الإماراتي، يتحقق الشرط الموجِب متى صار التنفيذ مستحيلاً من الناحية الموضوعية، وليس وقت نشوء الاضطراب الأساسي في التنفيذ للمرة الأولى.

### 1. لا يحتج بالقوة القاهرة إلا بمجرد استحالة التنفيذ:

عادة ما يجب على الطرف الاعتماد على القوة القاهرة فقط عندما يتمكن من إثبات أن التنفيذ قد أصبح مستحيلاً من الناحية الموضوعية. وقد يؤدي الدفع بها قبل الأوان إلى إضعاف الموقف إذا كان التنفيذ لا يزال ممكناً، في حين أن إثارته بعد فوات الأوان قد تنشئ خطراً يتمثل في الإخلال أو عدم التنفيذ والذي كان يمكن تجنبه.

### 2. استعِن بأدلة موضوعية واضحةً لدعم الادعاء:

تعد أوامر التعليق الحكومية، وإغلاق المجالات الجوية أو الموانئ، والمحظورات القانونية دلائل مفيدةً على أن التنفيذ قد أصبح مستحيلاً.

### 3. تعامل مع المخاطر المعلومة ضمن العقد:

إذا أُبرم عقدٌ بعد أن أصبح الاضطراب أو الأزمة معلوماً بالفعل، فقد يصعب الدفع بأن الحدث لم يكن متوقعاً. وفي تلك الحالات، يتعين على الأطراف التعامل مع تلك المخاطر صراحة في العقد، بما في ذلك من خلال توزيع المسؤولية، ومتطلبات الإخطار، والآثار المتفق عليها.

## ط . ما المعيار القانوني للتمييز بين التأخير واستحالة التنفيذ؟

يتمثل السؤال الجوهري في ما إذا كان التنفيذ لا يزال ممكنًا من الناحية الموضوعية.

| إذا كان من الممكن تحقيق التنفيذ من خلال مسار أو مورد أو طريقة أو ترتيب بديل، | وفي الحالات التي يظل فيها التنفيذ ممكنا، | لا تنشأ القوة القاهرة بصفة عامة إلا متى أصبح التنفيذ مستحيلا من الناحية الموضوعية، |
|---|---|---|
| فإنه يظل ممكناً بصفة عامة حتى ولو أصبح التنفيذ أكثر كلفةً أو أبطأ وتيرةً أو أقل جاذبية من الناحية التجارية. | يُرجح أن تُوصَف المسألة بوصفها تأخيراً، أو ظروفاً طارئة، أو خطراً تجارياً، وليس قوة قاهرة. | ولم تَعُد أي وسيلة قانونية أو عملية متاحة للتنفيذ. |

أمثلة افتراضية: يُصبح مسار شحن رئيسي غير متاح بسبب نزاع قائم، في حين يظل مسار بديل قيد التشغيل بتكلفة أعلى وبزمن عبور أطول. يظل التسليم ممكناً من خلال المسار البديل.
إن زيادة التكلفة أو التأخير لا تجعل - في حد ذاتها - التنفيذ مستحيلًا.
ومن ثم، توصف الحالة بصفة عامة بوصفها تأخيراً أو ظروفاً تجارية طارئة وليس قوة قاهرة.

## ي . ما الأمور التي يُلْتَبَس فيها بين القوة القاهرة وغيرها رغم كونها ليست كذلك عادةً؟

غالباً ما يخلط بين القوة القاهرة والأحداث التي تنطوي على تحديات تجارية ولكنها لا تستوفي المعيار القانوني للاستحالة الموضوعية. تشمل الأمثلة الشائعة التي لا تستوفي هذا المعيار في العادة ما يلي:

- **زيادة التكاليف، والتضخم، والضغط على هوامش الربح؛**
- **اضطرابات سلسلة التوريد في الحالات التي تظل فيها خيارات الموردين، أو المسارات، أو الترتيبات البديلة متاحة؛**
- **أعداد الموظفين أو أوجه القصور التشغيلي؛**
- **انخفاض الطلب، أو فقدان الربحية، أو ظروف السوق المعاكسة.**

وتبعاً للظروف، قد تكون هذه الأحداث ذات صلة بسبل انتصاف بديلة كالظروف الطارئة التي تطبق في الحالات التي لا يجعل فيها حدثٌ استثنائي وغير متوقع التنفيذ مستحيلاً، ولكنه يجعله مرهقاً للغاية لأحد الأطراف، بما يهدده بخسارة فادحة. ووفقاً للظروف، تؤدي الأحداث التي لا ترقى إلى حد الاستحالة إلى نشوء ظروف طارئة تُجيز للمحكمة التدخل واستعادة التوازن التعاقدي من خلال تعديل التزامات الأطراف أو منح سبل انتصاف أخرى مناسبة.

## ك . كيف تختلف القوة القاهرة عن الظروف الطارئة (الإرهاق التجاري)؟

يتمثل السؤال العملي فيما إذا كان لا يزال من الممكن تنفيذ العقد.

| القوة القاهرة | الظروف الطارئة (الإرهاق التجاري) |
|---|---|
| لقد أصبح التنفيذ مستحيلًا من الناحية الموضوعية، ومن ثم يجوز انقضاء الالتزام المتأثر أو وقفه بناءً على الظروف والنظام القانوني المعمول به. | لا يزال التنفيذ ممكناً، غير أن حدثاً استثنائياً وغير متوقع قد جعله مرهقاً للغاية وبات يهدد أحد الأطراف بخسارة فادحة. |

تختلف الآثار القانونية المترتبة على كل منهما. بموجب القانون المدني السابق، كان بوسع المحكمة أن ترد الالتزام المرهق للغاية إلى الحد المعقول في الحالات المناسبة. وبموجب القانون المدني الجديد، تتمتع المحكمة بخيارات أوسع، ويجوز لها أيضاً فسخ العقد متى كان ذلك مبرراً.

من الناحية العملية، غالباً ما يتوقف التمييز بينهما على ما إذا كان التنفيذ لا يزال ممكناً. إذا كان بالإمكان تحقيق التنفيذ، ولو بتكلفة أو تأخير أو صعوبة أكبر بكثير، فمن المُرَجَّح أن تندرج المسألة تحت الظروف الطارئة (الإرهاق التجاري) وليس القوة القاهرة.

**أمثلة افتراضية من قطاع البناء:** بإمكان المُقاول أن يستمر في تنفيذ أعماله في ظل أزمة إقليمية ما، غير أن تكاليف المواد تزداد زيادة كبيرة بسبب قيود الاستيراد.
لا يزال تنفيذ الالتزام مُمكناً.
وعليه، لا تُمثل هذه الحالة - بوجه عام - قوة قاهرة.
وتبعاً للظروف، قد تدعم هذه الحالة التمسك بالظروف الطارئة (الإرهاق التجاري)، رهناً بتقديم الأدلة وما تُقَدِّره المحكمة.

## ل . ما أهمية هذه التفرقة؟

إن التوصيف الخاطئ لاضطراب ما بوصفه قوة قاهرة في حين أنه يمثل بصورة أدق حالة من الظروف الطارئة (الإرهاق التجاري) أو الخطر التجاري، قد يؤدي إلى زيادة التعرض للمخاطر القانونية والتجارية على حد سواء.
لا تؤدي الظروف الطارئة (الإرهاق التجاري) إلى إنهاء العقد بصفة تلقائية؛
تستمر الالتزامات التعاقدية بصفة عامة ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، وحتى يتفقوا على ذلك أو تمنح المحكمة سبيلًا للانتصاف؛
لا تزال التعويضات وغيرها من الآثار التعاقدية قابلة للنشوء في الحالات التي يُحْتَج فيها بالقوة القاهرة على نحو غير صحيح؛
يتوقع من الأطراف بصفة عامة استكشاف سُبل التخفيف، وإعادة التفاوض، وغيرها من التدابير المتاحة قبل تصعيد أي نزاع.

قد يشكل الاحتجاج بالقوة القاهرة على نحو خاطئ إخلالاً بالعقد، وبخاصة في الحالات التي يظل فيها التنفيذ ممكناً وتتوفر فيها خيارات لتخفيف الآثار.

## م . هل تُعَدُّ القوة القاهرة متطابقة في كل من البر الرئيسي لدولة الإمارات، والمناطق الحرة المالية (مركز دبي المالي العالمي / سوق أبوظبي العالمي)، وأنظمة القانون العام؟

كلا. تختلف القوة القاهرة بموجب القانون الإماراتي (البر الرئيسي) عن مفاهيم القانون العام، مثل استحالة التنفيذ، وذلك من حيث الأساس القانوني، والمعيار المطبق، وسبل الانتصاف المتاحة.

| البر الرئيسي لدولة الإمارات | مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي (مستندة إلى القانون العام | الولايات القضائية الخاضعة للقانون العام (على سبيل المثال، |
|---|---|---|
| يعترف بالقوة القاهرة والظروف الطارئة بموجب القانون الأساسي. وتبعاً للظروف، قد ينشأ الانتصاف بقوة القانون. | تكون القوة القاهرة تعاقدية بصفة عامة، وتعتمد على صياغة العقد. وفي حالة غياب نص صريح للقوة القاهرة، قد تُطَبَّق نظرية استحالة التنفيذ في ظروف محدودة. | تعد القوة القاهرة تعاقدية في المقام الأول، في حين تظل استحالة التنفيذ نظرية ضيقة النطاق، ولا تُتاح إلا في حالات استثنائية. |

## ن . لماذا يُعَدُّ القانون الواجب التطبيق مهماً للعقود العابرة للحدود؟

غالباً ما يعد بند القانون الواجب التطبيق أحد أهم الأحكام في أي عقد عابر للحدود؛ نظراً لأنه يحدد الإطار القانوني المطبق على القوة القاهرة، والظروف الطارئة، وسبل الانتصاف، وتوزيع المخاطر التعاقدية.

وفي الحالات التي يخضع فيها العقد للقانون الإنجليزي، تقيم القوة القاهرة واستحالة التنفيذ بصفة عامة بموجب مبادئ القانون الإنجليزي، حتى وإن نفذ الالتزام في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتتطلب عقود (مركز دبي المالي العالمي) و(سوق أبوظبي العالمي) صياغة دقيقة؛ إذ تعتمد الحماية المكفولة بموجب القوة القاهرة غالباً على شروط العقد ذاته.

وقد تستفيد العقود الخاضعة لقانون البر الرئيسي لدولة الإمارات من الأحكام التشريعية المنظمة للقوة القاهرة والظروف الطارئة، حتى في الحالات التي لا يتضمن فيها العقد بنداً للقوة القاهرة.

وفي الحالات التي يتفق فيها الأطراف على الخضوع للقانون الإنجليزي، أو قانون مركز دبي المالي العالمي، أو قانون سوق أبوظبي العالمي، لن يطبق قانون البر الرئيسي لدولة الإمارات بصفة عامة، ما لم تُوجِب ذلك القواعد الآمرة أو يحتج به بنجاح في الدعاوى المحلية.

## س. لماذا يُعَدُّ القانون الواجب التطبيق مهماً للعقود العابرة للحدود؟

يجب أن يكون الطرف الذي يسعى إلى الاستناد إلى القوة القاهرة قادراً على أن يثبت، من خلال أدلة واضحة ومعاصرة، أن حدثاً خارجياً يخرج عن سيطرته جعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً من الناحية الموضوعية.

تشمل **العناصر الإثباتية الجوهرية** ما يلي:

إثبات وقوع الحدث؛
إثبات العلاقة السببية المباشرة؛
إثبات مساعي تخفيف الأثر؛
إثبات الامتثال لمتطلبات الإخطار التعاقدي والالتزامات الإجرائية.

**الأدلة المعتادة والنمطية:** قد تشمل أمثلة الأدلة ذات الصلة المراسيم الحكومية؛ والقيود التنظيمية؛ وأوامر الإغلاق؛ وتوقف البنية التحتية؛ والقيود المصرفية أو قيود الدفع التي تمنع التنفيذ من الناحية القانونية أو العملية.

تعد الأمور التالية بصفة عامة غير كافية بمفردها:

الاضطراب العام في السوق أو عدم اليقين الاقتصادي؛
زيادة التكاليف أو انخفاض الربحية؛
المشكلات الداخلية المتعلقة بالموظفين أو العمليات التشغيلية؛
القرارات التجارية التي لا تُدْفَع بعجز قانوني أو عملي عن التنفيذ.

## ع . هل تُصَنَّف النزاعات أو العقوبات تلقائياً بوصفها أحداث قوة قاهرة؟

كلا، لا تمثل النزاعات أو العقوبات أو الأحداث الجيوسياسية قوة قاهرة بصورة تلقائية. بل يتمثل السؤال الجوهري في ما إذا كان الحدث قد جعل التنفيذ مستحيلاً بصفة مباشرة.
وقد تدعم العقوبات التي تجعل التنفيذ غير مشروع التمسكَ بدعوى القوة القاهرة، رهناً بشروط العقد.
ولن تؤسس قرارات الامتثال الداخلية أو المخاوف المتعلقة بالسمعة، والتي لا ترتبط بحظر قانوني، قوة قاهرة بصفة عامة.
وبينما يجوز أن تعالِج العقود صراحة مسألة العقوبات والمخاطر ذات الصلة، تظل العلاقة السببية والاستحالة اعتبارات مركزية.

## ف. كيف تُعَالَج الاضطرابات اللوجستية ونقص الوقود؟

بصفة عامة، لن تُمَثِّل الاضطرابات اللوجستية، وقيود النقل، ونقص الوقود قوة قاهرة بصورة تلقائية. وفي كثيرٍ من الحالات، يظل التنفيذ ممكناً من خلال موردين، أو مسارات، أو ترتيبات بديلة، حتى في الحالات التي يُسْفِر فيها ذلك عن تكلفة إضافية، أو تأخير، أو تعقيد تشغيلي.

وفي الحالات التي يظل فيها التنفيذ ممكناً، يرجح أن تحلل المسألة من خلال الظروف الطارئة، أو توزيع المخاطر التعاقدية، أو إعادة التفاوض التجاري، وليس بوصفها قوة قاهرة. ولا تنشأ القوة القاهرة بصفة عامة إلا في الحالات التي لا يترك فيها الاضطراب أي وسيلة قانونية أو عملية متاحة للتنفيذ.

## ص. ما الخطوات العملية التي يمكن للشركات اتخاذها لإعادة التفاوض دون تصعيد النزاعات؟

إعادة التفاوض الفعالة بعوامل التوقيت، والتواصل، والإدارة الحذرة للعملية.

**تشمل الخطوات الموصى بها ما يلي:**
المشاركة المبكرة والبناءة؛
مراجعة جميع الأحكام التعاقدية ذات الصلة، بما يشمل بنود القوة القاهرة، والظروف الطارئة، والإخطار، والإنهاء، وتسوية النزاعات؛
الحفاظ على التوافق الداخلي وتجنب المراسلات المتضاربة؛
توثيق المقترحات، والمناقشات، والنتائج المتفق عليها؛
تبنِّي استراتيجية متناسبة لتسوية النزاعات، بما في ذلك الوساطة، وغيرها من الأشكال البديلة لتسوية النزاعات حيثما كان ذلك مناسباً.

## ق . قائمة مرجعية عملية: ما الذي ينبغي للشركات فعله في مثال القوة القاهرة؟

**الخطوة 1 التحقق من القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي**

تحديد ما إذا كان العقد يخضع لقانون البر الرئيسي لدولة الإمارات، أو قانون مركز دبي المالي العالمي أو سوق أبوظبي العالمي، أو قانون أجنبي مثل القانون الإنجليزي.
إذا كان القانون الإنجليزي هو الواجب التطبيق، فلا يفترض أن النظام التشريعي الإماراتي للقوة القاهرة سيطبق.

**الخطوة 2 تصنيف المسألة تصنيفاً صحيحاً (قوة قاهرة، أو ظروف طارئة، أو تأخير)**

إذا أصبح التنفيذ مستحيلاً، ينظر فيما إذا كان إعمال القوة القاهرة ممكناً.
إذا ظل التنفيذ ممكناً ولكنه أصبح مرهقاً للغاية، يُنْظَر فيما إذا كانت المسألة تندرج ضمن الظروف الطارئة.
إذا ظل التنفيذ البديل متاحاً، يرجح أن تكون المسألة تأخيراً أو صعوبة تجارية أكثر من كونها قوةً قاهرة.

**الخطوة 3 التأكد من أن الشروط القانونية للقوة القاهرة تستوفى**

يجب أن يقع حدث استثنائي خارجي يخرج عن سيطرة الطرف المتضرر.
يجب أن يكون الحدث غير متوقع وقت إبرام العقد.
يجب أن يكون الحدث قد جعل التنفيذ مستحيلاً من الناحية الموضوعية، سواءً من الوجهة المادية أو القانونية، وليس مجرد كونه أكثر كلفة أو تسبباً في الإزعاج.
يجب أن تتوافر علاقة سببية مباشرة بين الحدث وعدم القدرة على التنفيذ، دون خطأ من جانب الطرف المتضرر.
يجب أن تتخذ خطوات معقولة للتخفيف وتوثق توثيقاً صحيحاً.

**الخطوة 4 الامتثال للعقد**

مراجعة أي تأمين متاح لانقطاع الأعمال والتحقق مما إذا كان يغطي الحالة.
تحديد أي متطلبات للإخطار، بما يشمل التوقيت، والشكل، والمحتوى المطلوب.
تقديم جميع الإخطارات، والتحديثات، والمعلومات المطلوبة بشأن تدابير التخفيف.
تحديد جميع الالتزامات المتأثرة بدقة، وتلك الالتزامات التي يستمر تطبيقها.
التحقق مما إذا كانت الالتزامات بالدفع مستثناة صراحةً من الانتصاف المترتب على القوة القاهرة.

**الخطوة 5 إعداد ملف الأدلة**

جمع أدلة للحدث ذاته، مثل الأوامر الرسمية، أو قرارات الحظر، أو القيود.
جمع أدلة تبين سبب تعذر تنفيذ الالتزام المعني.
جمع أدلة مساعي التخفيف، بما في ذلك البدائل التي نظر فيها أو جربت.
الحفاظ على سجل واضح للمراسلات مع الأطراف المقابلة وأصحاب المصلحة المعنيين.

**الخطوة 6 مراجعة المدفوعات والمستحقات**

فصل أي مبالغ مستحقة بالفعل وغير متنازع عليها؛ إذ تظل هذه المبالغ قابلة للسداد بصفة عامة.
النظر في ما إذا كانت إجراءات أوامر الأداء متاحة للديون محددة المقدار والمستحقّة وغير المتنازع عليها.

**الخطوة 7 التنسيق مع الطرف المقابل وتسجيل النتيجة**

النظر في ترتيبات مؤقتة مثل تعليق التنفيذ، أو تعديله، أو التنفيذ المرحلي.
تسجيل أي آثار يتفق عليها، والترتيبات المعدلة، والالتزامات المستمرة كتابة.

## ر . أين يمكن للشركات طلب المساعدة بشأن النزاعات والاضطرابات التجارية؟

غالباً ما يعتمد تطبيق القوة القاهرة والظروف الطارئة على الوقائع المحددة، وقد يسفر عن خلافات بين الأطراف المتعاقدة بشأن حقوق والتزامات كل منها. على سبيل المثال، قد تختلف الأطراف حول ما إذا كان حدث معين قد جعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً، أو ما إذا كان الاضطراب يرقى إلى مستوى الظروف الطارئة وليس القوة القاهرة، أو حول الخطوات الواجب اتخاذها لتخفيف الخسائر والحفاظ على العلاقة التعاقدية.

من الناحية العملية، غالباً ما يمثل التواصل المبكر والحوار البناء الاستجابة الأولى الأكثر فعالية للاضطراب التعاقدي. وفي العديد من الحالات، قد يكون الحفاظ على العلاقة التجارية والاتفاق على مسار عملي للمضي قدماً أفضل من اتخاذ إجراءات قانونية رسمية.
ولدعم الشركات خلال فترات الاضطراب، تُوفر دبي مجموعة من قنوات الوساطة وتسوية النزاعات لمساعدة الشركات في حل الخلافات ودياً قبل اللجوء إلى التقاضي أو التحكيم. تشمل بعض الخيارات الرئيسية ما يلي:

1. **دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي - مؤسسة دبي لحماية المستهلك والتجارة العادلة:**

توفر مؤسسة دبي لحماية المستهلك والتجارة العادلة آلية لتسوية الشكاوى الخاصة بالنزاعات التي تنطوي على منشآت مرخصة من قِبَل دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي. وتتولى المؤسسة مراجعة الشكاوى، وتأكيد اندراجها ضمن اختصاصها القضائي، والتواصل مع الأطراف، والعمل على التوصل إلى تسوية من خلال عملية تسوية الشكاوى المنشورة الخاصة بها. يقتصر دور مؤسسة دبي لحماية المستهلك والتجارة العادلة على تيسير تسوية الشكاوى من خلال عمليتها الإدارية؛ فهي ليست محفلاً قضائياً لتحديد الحقوق التعاقدية أو القانونية للأطراف، بما في ذلك قابلية تطبيق أحكام القوة القاهرة أو الظروف الطارئة.

تتولى مؤسسة دبي لحماية المستهلك والتجارة العادلة التعامل مع الشكاوى المتبادلة بين الشركات والشكاوى الموجهة للمستهلكين ضمن حدود اختصاصها. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة
البوابة الإلكترونية لشكاوى مؤسسة دبي لحماية المستهلك والتجارة العادلة.

2. **غرف دبي - خدمات الوساطة:**

خدمة وساطة طوعية منظمة تتسم بالسرية والكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وتهدف إلى تسوية النزاعات مع الحفاظ على العلاقات التجارية. يعاون الوسطاء المحايدون الأطراف في التوصل إلى تسويات ودية من خلال عملية مبسطة متاحة لكل من الأعضاء وغير الأعضاء. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة خدمات الوساطة التابعة لغرف دبي.

3. **محاكم دبي - مركز التسوية الودية للمنازعات:**

محفل وساطة ملحق بالمحكمة يخضع لإشراف محاكم دبي. يوفر مركز التسوية الودية للمنازعات عملية صلح سرية ومقيدة زمنياً قبل التقاضي، حيث يُعاون الوسطاء القضائيون الأطراف في التوصل إلى تسويات ودية. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة
الموقع الإلكتروني لمحاكم دبي.

### 4. مركز خدمات الوساطة ومحكمة الدعاوى الصغيرة بمحاكم مركز دبي المالي العالمي:

يعد مركز خدمات الوساطة بمحاكم مركز دبي المالي العالمي مرفقاً عاماً تابعاً لمحاكم مركز دبي المالي العالمي، وقد أسس بموجب القرار رقم (2) لسنة 2025 وأُقِر بموجب قانون دبي رقم (2) لسنة 2025. يوفر المركز مساراً إلكترونياً بالكامل وسرياً لتسوية النزاعات بالطرق البديلة، حيث يجري الوساطات وسطاء مسجلون بموجب الجزء الثالث، وتتاح الجلسات افتراضياً أو حضورياً في مقر محاكم مركز دبي المالي العالمي. وفي الحالات التي يتوصل فيها إلى اتفاق، يجوز تدوين التسويات في صيغة قابلة للتنفيذ من قِبَل المحاكم، متى كان ذلك مناسباً. وبصورة منفصلة، تتضمن محكمة الدعاوى الصغيرة مرحلة تشاور مصممة لدعم الحل الفعال للدعاوى الصغيرة المؤهلة، مع إمكانية تسجيل التسويات باعتبارها أوامر اتفاقية ملزمة. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة صفحة خدمات الوساطة بمحاكم مركز دبي المالي العالمي.

### 5. مركز دبي الدولي للتحكيم - خدمات الوساطة:

يُوَفِّر مركز دبي الدولي للتحكيم وساطة مؤسسية بموجب قواعد رسمية، بالاستعانة بوسطاء معتمدين. يجوز للأطراف إحالة النزاعات طوعاً إلى مركز دبي الدولي للتحكيم، ويمكن إضفاء الطابع الرسمي على التسويات الناتجة والمصادقة عليها من قِبَل المحاكم لضمان قابليتها للتنفيذ. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمركز دبي الدولي للتحكيم.

### 6. الوساطة الخاصة (الحرة):

يجوز للأطراف تعيين وسيط محايد خارج الأطر المؤسسية بموجب القانون الاتحادي الإماراتي للوساطة رقم (40) لسنة 2023. يُوفر هذا الخيار عملية مرنة وسرية، مع إمكانية مصادقة المحاكم الإماراتية على التسويات وتنفيذها بوصفها أحكاماً قضائية.

**ملاحظة:**

تُوَفِّر هذه القنوات للشركات خيارات لتسوية النزاعات بطرق غير رسمية ووساطة رسمية لمساعدة الأطراف في حل الخلافات قبل تصعيدها إلى التقاضي أو التحكيم. ورغم أن هذه العمليات لا تفصل في مدى الصحة القانونية للمطالبات المستندة إلى القوة القاهرة أو الظروف الطارئة، فإن أي تسوية تُبرَم بالاتفاق بين الأطراف قد تكون ملزمة، وتُعَدُّ قابلة للتنفيذ بموجب الإطار القانوني ذي الصلة حيثما ينطبق ذلك. وإذا تعذر على الأطراف التوصل إلى اتفاق، فقد يظل من اللازم عليهم إحالة النزاع إلى محكمة أو هيئة تحكيم لاستصدار قرار ملزم بشأن حقوقهم القانونية.

DUBAI
للاقتصاد والسياحة
Economy and Tourism

البريد الإلكتروني: info@dubaidet.ae
رقم الهاتف: 59 55 55 600 971+

غرف دبي
DUBAI CHAMBERS

البريد الإلكتروني: customercare@dubaichamber.com
رقم الهاتف: 800 242 6237

بيكر
مكنزي.

البريد الإلكتروني: Sally.Kotb2@bakermckenzie.com
رقم الهاتف: 1973 542 4 971+

تاريخ الإصدار: 26.08.2026